● أخبار قصيرة

اليمن يعلن استهداف أرامكو رداً على التصعيد السعودي

أعلنت القوات المسلحة اليمنية استهداف منشآت تابعة لشركة «أرامكو» في جيزان وينبع بصواريخ باليستية ومجنحة وطائرات مسيّرة، في ردّ على غارات سعودية استهدفت مدينة الحديدة وميناءها وجزيرة كمران، وأدت إلى أضرار مادية وإصابات، وفق ما أوردته وسائل إعلام يمنية. وقال المتحدث باسم القوات المسلحة اليمنية يحيى سريع إنّ العمليات حققت أهدافها، مؤكداً أنّ صنعاء ستواصل التصدي لما وصفه بالعدوان والحصار المفروض على اليمن.

كما شدد على استمرار ما سمّاه «معادلة الحصار بالحصار والتصعيد بالتصعيد»، محذراً من توسيع نطاق العمليات وفق تطورات المرحلة المقبلة. ويأتي ذلك وسط تصاعد التوتر، في ظل استمرار الضربات المتبادلة، بما يعكس اتساع المواجهة وارتفاع كلفة التصعيد على المنطقة.

صادق خان: نتنياهو غير مرحب به في لندن

أثار عمدة لندن صادق خان سجالاً واسعاً بعدما أعلن أنّ رئيس وزراء كيان الاحتلال بنيامين نتنياهو «غير مرحب به» في العاصمة البريطانية، داعياً إلى تنفيذ مذكرة التوقيف الصادرة بحقه عن المحكمة الجنائية الدولية إذا زار المملكة المتحدة.

وقال خان إنّ المتهمين بارتكاب إبادة جماعية يجب أن يمثلوا أمام العدالة، مؤكداً عزمه الضغط من أجل احترام القانون الدولي. وأثارت تصريحاته غضباً إسرائيلياً، إذ اتهمته السفارة الإسرائيلية بترويج ما وصفته بـ«أكذوبة الإبادة الجماعية»، بينما انتقدت جهات يهودية موقفه. في المقابل، رحب ناشطون وشخصيات عامة بتصريحاته، معتبرين أنها تعكس موقفاً أكثر صراحة تجاه حرب الإبادة الصهيونية على غزة، خاصة بعد مطالبته سابقاً بوقف إطلاق النار ومراجعة صادرات الأسلحة إلى كيان الاحتلال.

حرب أميركية على البعثات الطبية الكوبية

فرضت الولايات المتحدة عقوبات جديدة مرتبطة ببرنامج البعثات الطبية الدولية الكوبية، مستهدفةً مؤسسات حكومية ووزير الصحة الكوبي، ومتهمّةً البرنامج بـ«العمل القسري» و«الاتجار بالبشر».

وتقول واشنطن إنّ السلطات الكوبية تستولي على نسبة كبيرة من أجور الأطباء الذين يعملون في الخارج. في المقابل، دافعت هافانا عن البرنامج، معتبرةً إياه خدمة إنسانية توفر الرعاية الصحية لملايين الأشخاص، واتهمت واشنطن بممارسة الابتزاز والضغط على الدول التي تستضيف الأطباء الكوبيين. ويعد البرنامج مصدراً مهماً للعملة الصعبة لكوبا، إذ شارك فيه نحو ٢٤ ألف عامل صحي في ٥٦ دولة عام ٢٠٢٥، وكان متوقعاً أن يدرّ نحو ٧ مليارات دولار. وتأتي العقوبات ضمن سياسة أميركية أوسع لتشديد الضغوط الاقتصادية والسياسية على كوبا.

موسكو تدق ناقوس الخطر..

أوروبا تقترب من حافة المواجهة النووية وسط تصعيد غربي ينذر بسباق تسلّح خطير

الوفاق/ في لحظة تتزايد فيها التوترات العسكرية والأمنية في أوروبا، تعود الأسلحة النووية إلى صدارة المشهد بوصفها عنواناً جديداً لصراع يتجاوز حدود القارة، ويهدد بإعادة تشكيل النظام الأمني العالمي على أسس أكثر خطورة. ومع اتجاه عدد من الدول الأوروبية إلى تعزيز قدراتها الدفاعية والنووية، ترفع موسكو صوت التحذير من أنّ السياسات التي تُقدَّم تحت عنوان «الردع» قد تقود عملياً إلى سباق تسلح جديد، يضع العالم أمام احتمالات مواجهة مباشرة بين قوى تمتلك أسلحة نووية.

وفي هذا السياق، حذر المندوب الروسي الدائم لدى منظمات الأمم المتحدة في جنيف، غينادي غاتيلوف، من أنّ التحركات الأوروبية الرامية إلى تعزيز القدرات النووية والتعاون العسكري لا تحقق الأمن الذي تتحدث عنه عواصم غربية، بل تزيد من مستوى المخاطر الاستراتيجية وتدفع القارة نحو بيئة أمنية أكثر توتراً.

وتنظر موسكو إلى التحولات الجارية باعتبارها جزءاً من مسار غربي متصاعد يهدف إلى إعادة بناء التوازن العسكري في أوروبا على حساب الأمن الروسي، عبر توسيع القدرات الدفاعية وتعزيز التعاون العسكري ونشر المزيد من الإمكانات الاستراتيجية. ومن وجهة نظرها، فإنّ هذه السياسة لا يمكن فصلها عن التصعيد المستمر ضدها، ولا عن محاولات تطويقها عسكرياً وسياسياً، وهو ما يجعل الأمن الأوروبي برمته أمام معادلة شديدة الخطورة.

أوروبا تدخل مرحلة جديدة من سباق التسلح

تعتبر موسكو أنّ أوروبا تشهد تحولاً عميقاً في مفهومها للأمن. فبعد عقود من الاعتماد الواسع على المظلة الأميركية، بدأت دول أوروبية تتجه نحو تعزيز قدراتها العسكرية بصورة متسارعة، فيما عاد النقاش حول الردع النووي إلى الواجهة، سواء عبر تطوير القدرات القائمة أو توسيع أوجه التعاون الدفاعي بين الدول الأوروبية.

وتنظر روسيا بقلق إلى هذه التطورات، ليس لأنها ترفض حق الدول في حماية أمنها، بل لأنّ توسيع القدرات العسكرية في محيطها الاستراتيجي يأتي في ظل خطاب سياسي يتعامل مع موسكو باعتبارها الخصم الرئيسي. وفي مثل هذه البيئة، يصبح من الصعب الفصل بين «الردع» و«الاستعداد للمواجهة».

فالسياسات التي تتخذها بعض الدول الأوروبية تحت عنوان تعزيز الأمن قد تُقرأ في موسكو باعتبارها خطوات هجومية أو تمهيدية لتغيير ميزان القوى. وفي المقابل، فإنّ روسيا، بوصفها قوة نووية كبرى، لن تقف مكتوفة الأيدي أمام أي تحولات ترى أنها تهدد أمنها القومي أو تقلص قدرتها على الردع.

وهكذا، فإنّ الخطر الحقيقي لا يكمن فقط في امتلاك الأسلحة، وإنما في سلسلة ردود الفعل التي يمكن أن تنتج عنها. كلما عزز طرف قدراته العسكرية، شعر الطرف الآخر بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات مضادة، فتدخل الأطراف في حلقة تصعيد متواصلة قد يصعب كسرها.

الردع الروسي في مواجهة التصعيد الغربي.. أمن أوروبا لا يُبنى على حساب موسكو

لطالما أكدت موسكو أنّ الردع النووي يشكل أحد أهم ركائز التوازن الاستراتيجي ومنع اندلاع حرب شاملة بين القوى الكبرى، إذ إنّ امتلاك قدرات ردع متقاربة يفرض على الأطراف حسابات دقيقة، ويجعل تكلفة المواجهة المباشرة باهظة إلى حد يمنع الانزلاق نحو صراع مفتوح. غير أنّ روسيا تحذر من أنّ هذا التوازن يصبح أكثر هشاشة عندما تتجه دول غربية إلى إعادة النظر في عقائدها العسكرية وتوسيع قدراتها الاستراتيجية في ظل تصاعد التوترات السياسية والأمنية. وترى موسكو أنّ المشكلة لا تكمن في الردع ذاته، بل في تحويله إلى ذريعة لتوسيع الانتشار العسكري وتعزيز القواعد والتعاون الدفاعي بالقرب من حدودها. فبالنسبة إلى روسيا، هناك فرق بين امتلاك قدرات تمنع الحرب وبين تحويل أوروبا إلى ساحة مفتوحة للتنافس العسكري، لأنّ زيادة الأسلحة والتحركات الاستراتيجية ترفع احتمالات سوء التقدير، خصوصاً في لحظات الأزمات. وتحذر موسكو من أنّ محاولة إضعاف قوة نووية كبرى أو محاصرتها عسكرياً لن تقود إلى الأمن، بل ستدفعها إلى تعزيز قدراتها الدفاعية واتخاذ إجراءات مضادة، ما قد يفتح الباب أمام سباق تسلح جديد في القارة. ومن هذا المنطلق، تتمسك روسيا برسالة استراتيجية مفادها أنّ أمن أوروبا لا يمكن أن يُبنى ضدها أو على حساب أمنها القومي. وترى موسكو أنّ تجاهل مخاوفها الأمنية لم يؤدِ إلى استقرار القارة، بل عمّق الانقسامات وأعاد منطق الاصطفاف والمواجهة إلى قلب أوروبا. ولذلك تدفع روسيا باتجاه مفهوم للأمن يقوم على التوازن والاعتراف المتبادل بالمصالح، مؤكدةً أنّ أمن دولة لا ينبغي أن يتحول إلى تهديد لدولةٍ أخرى. ووفق هذا الطرح، فإنّ أي منظومة أمنية أوروبية تستبعد روسيا أو تتعامل معها باعتبارها خصماً دائماً ستظل عاجزة عن تحقيق استقرار مستدام، بينما يبقى الحوار والتوازن الاستراتيجي الطريق الأقل خطراً لمنع القارة من الانزلاق إلى مواجهة أوسع.

تحذّر موسكو من أنّ التصعيد العسكري وتعزيز القدرات النووية الغربية يدفعان أوروبا نحو سباق تسلّح خطير، ويهددان بتحويل القارة إلى ساحة مواجهة كبرى

أوروبا بين سباق الردع النووي واستقلال القرار.. موسكو تحذر من ثمن التصعيد

تخشى موسكو أن تتحول أوروبا تدريجياً إلى ساحة رئيسية للتنافس النووي بين روسيا والغرب، بدلاً من أن تكون فضاءً للاستقرار والتعاون. وترى أنّ توسع القدرات العسكرية الأوروبية وتعاظم الدور الأميركي في ترتيبات الردع داخل القارة يزيدان من تداخل الأمن الأوروبي مع الاستراتيجية الأميركية، بما قد يدفع العواصم الأوروبية إلى قرارات عسكرية تتجاوز مصالحها المباشرة وتضعها في قلب مواجهة استراتيجية واسعة. وتحذّر روسيا من أنّ أي تصعيد كبير لن يبقى بعيداً عن الأراضي الأوروبية، بل ستدفع القارة نفسها أثمانه الأمنية والاقتصادية والسياسية.

وتربط موسكو هذه المخاوف أيضاً بمستقبل نظام عدم الانتشار النووي، محذرةً من أنّ توسيع التعاون النووي والعسكري قد يشجع دولاً أخرى على تبني النهج نفسه، بما يفتح الباب أمام سباق نووي عالمي. وفي هذا السياق، توجه روسيا رسالة واضحة إلى أوروبا وواشنطن بأنّ أمنها القومي غير قابل للمساومة، وأنّ أي تغيير في التوازن الاستراتيجي سيقابله ردع مضاد. كما تدفع باتجاه أمن أوروبي أكثر استقلالاً عن واشنطن، معتبرةً أنّ الحوار والتوازن، لا التصعيد، هما الطريق الأكثر أماناً للقارة.

روسيا تحذر من طريق قد يقود أوروبا إلى الهاوية

ختاماً، تعكس التحذيرات الروسية من سباق التسلح النووي الأوروبي عمق الأزمة الأمنية التي تعيشها القارة، إذ ترى موسكو أنّ تعزيز القدرات النووية والعسكرية لن يجعل أوروبا أكثر أمناً، بل قد يدفعها إلى دائرة جديدة من التصعيد والمواجهة بين القوى الكبرى. وتحذر روسيا من أن كل خطوة عسكرية غربية ستقابلها إجراءات مضادة، بما يهدد التوازن الاستراتيجي ويرفع مخاطر سوء التقدير.

وتؤكد موسكو أنّ أمن أوروبا لا يمكن أن يتحقق عبر تجاهل المخاوف الأمنية الروسية أو محاولة تطويقها عسكرياً، بل عبر الحوار والتوازن والاتفاقات الدولية. وفي المقابل، تعتبر أنّ استمرار التصعيد قد يحول القارة إلى ساحة رئيسية لصراع نووي محتمل.

وبذلك، تبعث روسيا برسالة واضحة إلى أوروبا والولايات المتحدة مفادها أنّ أمنها القومي غير قابل للتفاوض، وأنّ الطريق إلى الاستقرار يمر عبر الحوار والاعتراف المتبادل بالمصالح، لا عبر سباق تسلح قد يجعل أوروبا أكثر خطراً وأقل أمناً.

ألبانيز تحذّر: الضفة تحت نار القمع والاستيطان.. وفلسطين تواجه سياسة اقتلاع ممنهجة

تعيش الضفة الغربية المحتلة تصعيداً خطيراً، مع تزايد اقتحامات قوات الاحتلال الإسرائيلي واعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين وأراضيهم وممتلكاتهم، في مشهد يكرّس واقعاً من القمع والاستيطان والتهجير. وفي هذا السياق، وجّهت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فرانشيسكا ألبانيز، تحذيراً شديد اللهجة، مؤكدةً أنّ قوات الاحتلال والمستوطنين يرتكبون معاً اعتداءات واسعة بحق المدنيين الفلسطينيين، في ظل غياب محاسبة دولية رادعة.

وأشارت ألبانيز إلى أنّ ما يجري لا يمكن اختزاله في تجاوزات فردية، بل يعكس، وفق توصيفها، نمطاً متواصلاً من الانتهاكات التي تستهدف الفلسطينيين ووجودهم على أرضهم، مطالبةً بوقف تسليح كيان الاحتلال وفرض إجراءات دولية جدية لوقف هذه الانتهاكات.

ميدانياً، تتواصل حملات الاقتحام والاعتقال والمداهمة في مدن وقرى الضفة، بالتوازي مع اعتداءات المستوطنين التي تطال المنازل والأراضي والممتلكات، وسط توسع متواصل للمشروع الاستيطاني. كما تدفع الحكومة الإسرائيلية باتجاه تشريع بؤر استيطانية جديدة وتوسيع العمليات العسكرية، في خطوات يرى الفلسطينيون أنها تستهدف تقويض وجودهم وفرض أمر واقع يحول دون قيام دولتهم المستقلة.

وتبرز تحذيرات ألبانيز كدعوة واضحة إلى تحرك دولي فعلي يحمي الشعب الفلسطيني، ويوقف الاستيطان والانتهاكات، ويحاسب المسؤولين عنها، ويؤكد حق الفلسطينيين في الحرية وتقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة.

ترامب يهرب إلى «فزاعة الشيوعية».. حين يعجز الخطاب عن إخفاء أزمات أميركا

مع اقتراب انتخابات التجديد النصفي، يبدو أنّ دونالد ترامب يعيد توظيف خطاب سياسي قديم يقوم على تخويف الناخبين من «الخطر الشيوعي» وربط خصومه الديمقراطيين بالاشتراكية والتطرف اليساري. لكن هذا الخطاب، وفق تحليل نشرته نيويورك تايمز، يكشف قبل كل شيء عن عمق الأزمة التي تواجهها الإدارة الأميركية، وعن صعوبة إقناع الناخبين بأنّ المعارك الأيديولوجية أهم من المشكلات التي يعيشونها يومياً.

فأميركا اليوم لا تواجه خصماً شيوعياً يماثل الاتحاد السوفيتي في حجم التهديد الذي مثّله في الحرب الباردة، ولذلك يبدو استدعاء هذه اللغة محاولة لإعادة صياغة المشهد السياسي بعيداً عن الملفات الأكثر إلحاحاً، وفي مقدمتها ارتفاع تكاليف المعيشة وأسعار الغذاء والسكن والوقود، إلى جانب التداعيات السياسية والاقتصادية للحروب والتوترات الخارجية.

وتبرز أزمة أخرى في تعاطي إدارة ترامب مع عدوانها على إيران، إذ يرى منتقدون أنّ واشنطن دخلت المواجهة من دون هدف استراتيجي واضح، بينما يحاول ترامب في الوقت نفسه تجنب الظهور بمظهر الخاسر أو التورط في حرب طويلة ومكلفة.

كما أنّ محاولة تحميل الديمقراطيين مسؤولية «التطرف اليساري» تكشف، في جانب منها، عن حاجة سياسية إلى صناعة خصم داخلي يتيح للإدارة تحويل النقاش بعيداً عن أدائها. غير أنّ المشكلة الأساسية تبقى في الاقتصاد؛ فالناخب الأميركي يقيس نجاح الحكومة بما يدفعه مقابل السكن والطعام والطاقة، لا بالشعارات الأيديولوجية. وفي النهاية، قد ينجح ترامب في تحريك المخاوف السياسية مؤقتاً، لكن من الصعب أن يحجب ذلك حقيقة أنّ الولايات المتحدة تواجه أزمة ثقة متزايدة، وانقسامات داخلية عميقة، وضغوطاً اقتصادية وخارجية متراكمة. ولذلك فإنّ العودة إلى «فزاعة الشيوعية» تبدو أقل تعبيراً عن قوة سياسية متماسكة، وأكثر انعكاساً على أزمة إدارة تبحث عن معركة جديدة للتغطية على أزمات قائمة.